ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه لذاته واحترزنا بالقيد
الاخير عن مقارنة الشرط للسبب فانه يلزم من هذه المقارنة
الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب
الذي هو سبب لوجوب الزكاة ومن مقارنة الشرط للمانع
كالدين على القول بانه مانع من وجوب الزكاة فانه يلزم
من هذه المقارنة العدم لكن لزوم العدم في ذلك لوجود
السبب والمانع لا لذات الشرط ودخل في التعريف
الشرط العقلي كالحياة للعلم والشرعي كالطهارة
للصلاة والعادي كنصب السلم لصعود السطح احدها
اي احد الشروط الاربعة تحقق موت المورث منه
كما اذا شوهد ميتا او لحقه بالموتى تقديرا
كجنين انفصل ميتا بجناية على امه لوجب الغرة
وانما وجبت الغرة لان الجاني دفع الحياة عن الجنين

مع تهيؤه للحياة فاجهاضها لا يتوقف على حياته في
البطن لكن تقدر به بالنسبة الى ارث الغرة عنه حيا
عرض له الموت ولا تقدر له بالنسبة لغير الغرة اذ لا
يورث عنه غيرها وسيأتي في فصل الحمل او الحاقه
بالموتى حكما كالمفقود حكم القاضي بموته اجتهادا
بان غاب ملة لا يعلم منه فيها غالبا فيغلب على
ظن القاضي موته ويحكم به وسيأتي ايضاحه في
فصل المفقود ولهذا الشرط ما خود من دلالة الاقتضاء
كميراث الغرقى والهدمى ونحوهما وصرح به اللقاني
وغيره من معاصريه وثانيها تحقق وجود المدلى
الى الميت باحد الاسباب العامة
حال كون هذا المدلي حيا عند موت اي
موت المورث منه تحقيقا كان ذلك الوجود
بان كان المدلي مشاهدا حيا او تقديرا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)